كلام محرر وذلك ان كل جملة الاشتغال فيها
فالوا المبتدا والخبر ثم دخل عليه حكم الاشتغال
مفهوم عدم ولنا يشترط في المنصوب على شريطة
التفسير اختصاص ليصلح للابتدائية فيعلم من هذه
القاعدة ان المشغول عنه لا يكون مفعولا معه
ولا مفعولا له ولا مجرورا بحرف ما اطلق ونحو غيره
من المجرورات لانه ليس كذلك لا يصلح للابتدائية
قال ابن هشام وينبغي عندي ان لا يفرع على تجويز
الاشتغال في غير المفعول به من المنصوبات
وابعدهما عن الصواب والحيلة منه لا اقتران
البراءة بالواو وهي كواو المعية وانما جوزتها
ذهب المفعول معه اهو لم يظهر في اعراب قوله
كلا انما ان يكون خبرا ليكون محذوفا هو مبني كلا والله
اعلم وهذه زيادة على الخلاصة ابيناها خاتمة
ذكر فيها الاشتغال في المرفوع واقسامه انما اغفله
في الخلاصة مع شدة الحاجة اليه لاندراجه ودانه
في الكلام كثيرا في المرفوع لاشتغال الخبر ابتداء
كالنصب اماما لا او مبتدا له في الرفع اما
المرفوع متعلق بحسب الواقع خبرا للاشتغال

ولا النصب

ولا النصب بغير جريانا الخبر ثانيه في المنصوب
وابتداء راجع لهذا التقسيم تاكيد له معنى
ان لا يفارق المرفوع المنصوب في صورتيهما وبما علا
او مبتدا الا ان ما كان فيه بمعنى المرفوع دفع به ما يقال
كيف تنفرد الا وجه في المرفوع وتجري فيه الاقسام
مع انه ليس له الا اعراب واحد واعلم ان تصور
الاشتغال في المرفوع اشكالا وهو ان العامل
في المرفوع لو فرغ من العامل في الضمير وسلط على
الاسم السابق لم يرفعه مع انه فرض وان في ضابط
الاشتغال ان يكون العامل بحيث لو فرغ من العمل
في الضمير لعمل في الاسم السابق واجاب عنه الرضي
بان لا اشتراط في الجنس ان يصلح للعمل في المتقدم
فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل
عليه والا افضى الى جعله مفسرا مع امتناع
كونه عاملا في نحو زيد ضربته للفعل محل
غير التفسير وهو كونه خبر المبتدا فحملناه
عليه لانه لا يصلح للعمل في زيد ونحو ان زيد قام
ليس للفعل فيه محل اذ لو جعل او لا مبتدا
لزم دخول ادات الشرط على الاسم فافضى جعله

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)